المحور الثالث: أنماط السياسة الخارجية ومعامل الاستمرار والتغير فيها.

أولا: *الأبعاد الرئيسية في تحديد أنماط السياسة الخارجية.*

يتطلب فهم السياسة الخارجية استخلاص الأنماط الرئيسية لتلك السياسية ويقصد بالنمط تلك الوقائع التكرارية المتماثلة نسبيا، والتي تحدث عبر فترة زمنية طويلة نسبيا. والسياسة الخارجية تحدث في شكل أنماط يمكن تفسيرها وتوظيفها للتنبؤ بمساراتها المستقبلية والاستعانة بها في عمليات المقارنة. وتشمل مكونات أنماط السياسة الخارجية رصد وظائف السياسة الخارجية، ومضمون الأبعاد الأساسية لتلك السياسة (الأعاد العامة والمحددة)، ومدى التنافر والتوافق بين تلك الأبعاد بصفة عامة واتجاه الوحدات الدولية المختلفة بصفة خاصة.

وعلى هذا الأساس يتطلب رصد نمط السياسة الخارجية توصيف تلك الأبعاد الرئيسية على النحو التالي:

1- أهمية السياسة الخارجية بالنسبة للسياسة العامة للدولة: هل تحتل السياسة الخارجية موقعا مركزيا أم هامشيا، سواء من حيث ميزانيتها أو حجم العاملين فيها، أو الوقت المخصص لها؟ وإلى أي حد تغيرت هذه الأهمية عبر الزمن؟

2- مضمون الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية: ما هو الطابع العام لسلوك وتوجه السياسة الخارجية؟ وما هي الأهداف وشكل الاستراتيجية التي تأخذها السياسة الخارجية؟

3- التوافق والتفاوت بين الأبعاد الأساسية للسياسة الخارجية: إلى أي حد تتشابه أو تتباين المضامين الأساسية لأبعاد السياسة الخارجية؟

- التوافق قد لا يكون هو القاعدة، إذ قد يتفاوت نمط السلوك الخارجي مع نمط التبادل التجاري، كأن تتبع الوحدة الدولية سلوكا معاديا لوحدة أخرى، في الوقت الذي تستمر فيها تجارتها معها. وليس من الضروري أيضا أن يكون ذلك تعبير عن عدم الرشد إذ قد تعمد الدولة إلى إيجاد هذا التفاوت تحقيقا لمصلحة معينة.

4- التوافق والتفاوت في السياسة الخارجية تجاه الوحدات الدولية المتباينة: إذا كانت السياسة الخارجية للوحدة الدولية تتسم بخصائص عامة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تماثل اتجاهات السياسة الخارجية بالنسبة لكل الوحدات الدولية، ومن جهة أخرى فإن عدم التماثل هذا لا يعني أن تلك السياسات تتفاوت دائما من وحدة دولية إلى أخرى، ولكن من المرجح أن تتشابه السياسات الموجهة نحو مجموعات معينة من الوحدات الدولية (إفريقيا، الدول الإسلامية...).

5- استقلالية السياسة الخارجية: إلى أي حد تتجه الدول إلى الفعل أو رد الفعل في سياستها الخارجية؟ إلى أي حد تنفذ الدولة سياستها الخارجية منفردة أم بالإشتراك مع باقي الوحدات؟ ما هي درجة حساسية السياسة الخارجية من قيود السياسة الداخلية؟

6- توزيع السياسة الخارجية: ما هو المجال الرئيسي لحركة السياسة الخارجية للدولة؟ وما هي الوحدات الرئيسية التي تتعامل معها الدولة على المستوى الخارجي؟

7- أدوات السياسة الخارجية: ما هي الأدوات الرئيسية التي تميل الدولة إلى استعمالها في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية؟ وإلى أي حد يؤثر الميل إلى استعمال أدوات معينة في السياسة الخارجية؟

8- قضايا السياسة الخراجية: ما هي القضايا الرئيسية الخارجية التي تهتم بها الدولة؟

9- العوامل الأكثر تأثيرا في رسم السياسة الخارجية: يتفاوت تأثير محددات السياسة الخارجية بتفاوت الوحدات الدولية، فالدول النامية تتميز بتعاظم تأثير القيادة السياسية والنسق الدولي، بينما تتسم السياسات الخارجية للدول الديمقراطية بمركزية أثر النظام السياسي، ومن المهم جدا أن يتضمن وصف نمط السياسة الخارجية الأثر النسبي لمختلف محددات السياسة الخارجية.

10- الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية: ما هو مدى استمرارية أو تغير السياسة الخارجية عبر فترات معينة من الزمن؟ وما هي أبعاد السياسة الخارجية الأكثر قابلية للتغير؟ وتلك الأكثر ميلا إلى الاستمرارية؟ وهل هناك نمط معين في عملية الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية؟

إن النتيجة المترتبة عن توصيف الخصائص الرئيسية لتلك الأبعاد سيمكننا من الانتهاء إلى نمط محدد تتسم به السياسة الخارجية للدولة واستقراء نقطة التغير أو مظاهر ودلائل الإستمرار فيها خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: *أنماط سلوكات السياسة الخارجية.*

يعتبر تصنيف "كال هولستي Kal Holsti" من أهم التقسيمات التي قدمت حول تحديد أنماط السياسة الخارجية، حيث حدد هولتسي في سياق دراسته لتغير سلوكات السياسة الخارجية أربعة أنماط رئيسية إعتمد في تحديدها أربعة معايير رئيسية هي:

- مستوى ودرجة مشاركة الدولة في العلاقات الدولية.
- إتجاه مشاركة الدولة في العلاقات الدولية.
- مدى قبول الدولة لتغلغل القوى الخارجية في إطار التفاعل الدولي.
- نمط الارتباطات الدبلوماسية والعسكرية للدولة.

1- **الانعزال:** نمط من السياسة الخارجية يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية على طول الخط، بما يجعل هذا الصنف من الدول غير مؤثر على الإطلاق في مسار العلاقات الدولية، مع رفضه للتغلغل الخارجي حتى لو كان إيجابيا في أحد جوانبه، مثلما يتفادى بتاة الارتبطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية.

2- **الاعتماد على الذات:** نمط يتسم بمشاركة دولية متقدمة إلى حد ما، مع الاهتمام بتنويع إتجاه تلك المشاركة نوعا ما، إلى جانب التركيز على ضرورة تفادي التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية قد تجعل من ذلك التغلغل أكثر احتمالية.

3- **التنويع:** يتميز هذا النمط بارتفاع في مستوى المشاركة الخارجية، يصاحبه تنويع شديد في عدد ونوع الشركاء الخارجيين، مما يزيد في درجة التأثير والتأثر بالبيئة الدولية، الأمر الذي يسمح بتبادل التغلغل الخارجي لكن دون الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى خارجية.

4- **الاعتماد:** نمط من السياسة الخارجية يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية مع تركيز المشاركة مع قوة خارجية رئيسية وعلنا، ومن ثم يزداد مستوى التغلغل الخارجي الذي قد يصل إلى درجة الدخول في تحالفات عسكرية على نطاق واسع.

ملاحظة:

تحليل الأبعاد الرئيسية لتحديد نمط السياسة الخارجية وفق المعايير المعتمدة، لا يعطي أهمية قصوى لحجم قوة الدولة وتأثيراتها، فهذه الاتجاهات الأربعة قد وجدت في سلوكات السياسة الخارجية لكثير من الدول على اختلاف مكانتها وقوتها. بمعنى ليس شرطا أن يقتصر سلوك الاعتماد على القوى الكبرى مثلما لا يقتصر سلوك الاعتماد على القوى الكبرى، مثلما لا يقتصر سلوك الإنعزال على الدول الضعيفة، وهذا ما يدعون إلى ضرورة التفريق بين تقسيم هولستي لسلوكات

السياسة الخارجية، وتصنيف أورجنسكي للقوى الدولية على أساس قوتها ومدى تأثيراتها على الساحة الدولية.

ثالثا: *محددات التغير الإستراتيجي في السياسات الخارجية للدول.*

ثمة محددات تحكم إطار عملية الاستمرارية أو التغير في سياسات الدول، حيث تعين تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياساتها واستراتيجياتها أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي، نجملها في العناصر التالية:

1- **الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية:** وتعني ترتيب الأولويات الاستراتيجية للدولة بما يحدد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف وما يمكن إرجاؤه دون تغيير لفترة من الزمن، ثم كذا ما لا يقبل التغيير أو المساس به من أهداف استراتيجية للدولة.

2- **المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية:** (الطويل، المتوسط، القصير) حيث يحدد المدى الزمني للاستراتيجيات درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما من أجل تحقيق هدف معين دون آخر، أو استمراريتها لتؤتي ثمارها في الوقت المحدد والموضوع لها.

3- توافر الأدوات والوسائل والموارد المناسبة لتحقيق الأهداف وتنفيذها على أرض الواقع، فعدم توافر الأدوات الملائمة لطبيعة الهدف قد يؤدي إلى تغيير الاستراتيجيات.

4- طبيعة الوحدات التي تتعامل معها وتستهدفها السياسة الخارجية للدولة، مع الإشارة إلى نوعية التحالفات والصراعات الدولية السائدة.

5- القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية (حدود التحرك الدولي قانونيا، سياسيا وعسكريا...).

رابعا: *أنماط التغير الاستراتيجي.*

لقد أورد "تشارلز هيرمان" أربعة أنماط نظرية للتغير في استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية التي تحكم حركة تفاعلاتها الدولية، وهي:

1 - **التغير التكيفي:** يقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة الخارجية وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

2 - **التغير البرنامجي:** والذي ينصرف إلى تغيير الأدوات والوسائل من دون أي تغيير فيما يتعلق بالغايات والأهداف المقصودة من وراء السياسة الخارجية.

3 - **التغير الهدفي:** وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن تم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية وهو ما لا يستدعي بالضرورة تغيير الاتجاه.

4 - **التغير التوجهي:** وهو أكثر الأنماط تطرفا وجذرية، إذ ينطوي على تغيير كامل في التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الإستراتيجيات الحاكمة وما يتبعها من أهداف وأدوات ووسائل.

إذا كان النمط الأول (التكيفي) وفقا لـ "هيرمان" يعد نمطا نظريا بحتا يكون له أثر ملموس على واقع السياسة الخارجية للدولة لا يعد من الناحية العملية تغيرا حقيقيا، فإن النمط الرابع (التوجهي) يعد وفقا لـ "روزناو" شكلا نادر الحدوث في العلاقات الدولية، وعليه سيكون كل من التغير البرنامجي والتغير الهدفي النمطين الأكثر شيوعا من بين الأنماط الأربعة المفترضة للتغير في السياسات الخارجية للدول وذلك اعتبارا لمبدأ التدرجية، الحاكم لمنطق التغير الاستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته.

خامسا: ***التغير الاستراتيجي ما بين الجذرية والتدرجية.***

تتجه الدول عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياساتها الهادفة إلى تحقيق مصلحتها القومية بعد كثير من التمحيص والتدقيق والدراسات المتعلقة بواقعها

وواقع الآخرين المنافسين منهم والمستهدفين، ومن تم فإن تلك السياسات تتميز بقدر من الثبات النسبي حتى لا نقول الجمود، حيث يتسم التغير الذي يطرأ على السياسات الخارجية للدول بالتدرجية. وعليه سيكون السائد في سلوكات تلك الدول هو القبول بالتغير المحدود في الأبعاد الهامشية لسياستها دون المساس بأبعادها الرئيسية بشكل جذري.

ويمكن تفسير الطبيعة التدرجية بالنمط السائد في العلاقات الدولية وطبيعة ارتباطات الدولة التي تفرض عليها الوفاء بالتزاماتها دوليا، الأمر الذي يصعب إحداث تغيرات مفاجئة في استراتيجياتها على المدى القصير أو حتى المتوسط، إضافة إلى ارتباط تلك الاستراتيجيات في الغالب بمصالح الدولة العليا وأمنها القومي، وهي من الأمور التي تتسم بالثبات وعدم القابلية للتغير.

غير أن الطبيعة التدرجية لتغير السياسات لا تنفي إمكانية حدوث تحولات جذرية في سياسات الدول واسترتيجياتها، غير أن ذلك التحول الجذري وبمنطق الاستقراء والتتبع التاريخي ليس من سمات الدول الكبرى، ولكنه من سمات الدول النامية والتسلطية عموما، ومرد ذلك عاملين رئيسيين هما:

1- شخصنة القرار السياسي في ذلك أن نمط من الدول (هيمنة القائد على صنع السياسات) لدى من الوارد أن تتغير توجهات دولة ما إذا ما تغير قائدها أيا كانت طريقة التغير، أو تغير التوجهات بتغير عقائد القائد الواحد.

2- الانشقاقات داخل النخبة الحاكمة (التسلطية) تؤدي إلى نشوب صراعات داخلية تنعكس على توجهات السياسة الخارجية وتبدل بشكل دراماتيكي.

وهناك أربعة عوامل حاسمة يمكن أن تحدد درجة تغير السياسات والاستراتيجيات ومداه في ذلك النوع من النظم السياسية:

أ - مدركات وتصورات النخبة الحاكمة ورؤيتها للدولة وقوتها وحدود دورها.

ب -رؤية النخبة ومدركاتها لطبيعة النظام الدولي وتفاعلاته وعلاقات التأثير فيه والتأثر به.

ج -البدائل المتاحة لسياسات الدول الحالية ومدى ملائمتها لتصورات تلك النخبة.

د - ما يفضره ذلك التغيير من تكلفة مادية ومعنوية ومدى تحمل الدولة لتبعات ذلك التغيير.

محاضرات الدكتور معوز عمر